



رئيس وزراء اليونان أمام حوار المنامة: البحرين شريك محوري في حماية الملاحة والأمن الإقليمي اضطراب الملاحة يهدد الاقتصاد العالمي.. والذكاء الاصطناعي ضرورة للحماية البحرية



إمكانية تحول اليونان إلى ممر للمكهرباء النظيفة المُصدرة من الخليج نحو شبكات الطاقة الأوروبية.

وعلى صعيد الدفاع، ذكر أن بلاده تشهد أكبر برنامج إنفاق دفاعي في تاريخها بنسبة تصل إلى 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يفتح آفاقاً واسعة للتعاون الدفاعي مع دول الخليج في مجال الأنظمة غير المأهولة والتكنولوجيا العسكرية.

واختتم ميتسوتاكيس بتأكيد موقف بلاده الرافض لمذكرة التفاهم البحرية الموقعة بين تركيا وليبيا عام 2019 لمخالفتها القانون الدولي، داعياً إلى تسوية الخلافات البحرية عبر الحلول السلمية والاتفاقيات القانونية (كما جرى مع مصر)، مشدداً على ضرورة النأي بأسواق الطاقة ومشروعات الاتصالات عن الصراعات الجيوسياسية لضمان الاستقرار والتنمية.

الشراكة مع دول المنطقة.

مشاريع ربط استراتيجي وفي الجانب الاقتصادي، أشار ميتسوتاكيس إلى النمو الملحوظ للاقتصاد اليوناني وتحقيقه معدلات تتجاوز ضعف المتوسط الأوروبي بفضل الانضباط المالي والجذب الاستثماري. ونوه بأهمية الاستثمارات الخليجية في قطاعات الطاقة، والسياحة، والتكنولوجيا، والصحة، والصناعات الغذائية.

وأبرز دور اليونان المحوري كيوابة رئيسية للطاقة والتجارة ضمن الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا (IMEC)، مشيراً إلى مشاريع الربط الكهربائي وتطوير خطوط الغاز الطبيعي المسال وكابلات البيانات مع دول البلقان وشرق المتوسط ومصر، مع

الممتدة تحت الماء، لافتاً إلى أن التطورات التكنولوجية خصوصاً الطائرات والمركبات البحرية المسيرة فرضت واقعاً جديداً يتطلب إعادة تقييم المفاهيم التقليدية للقوة البحرية.

وعلى صعيد العلاقات الثنائية والتعاون الإقليمي، ثمن رئيس الوزراء اليوناني النتائج المثمرة لزيارة جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة لليونان، مؤكداً أن أثينا تشكل جسراً رئيسياً بين أوروبا ودول الخليج بفضل موقعها الجغرافي وعضويتها في الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو.

وحث الدول الأوروبية على الإسهام الفعلي في أمن الخليج عبر المشاركة المباشرة في المبادرات البحرية، كعملية «أسبيدس» التابعة للاتحاد الأوروبي في البحر الأحمر، مشيراً إلى أن توسيع النطاق الأوروبي في هذه العمليات يرسخ جدية

أكد رئيس وزراء جمهورية اليونان كيرياكوس ميتسوتاكيس، أهمية تضافر الجهود الدولية لحماية الملاحة البحرية وتأمين الممرات التجارية العالمية. وأشاد بالتعاون القائم بين بلاده ومملكة البحرين، ولا سيما في إطار مجلس الأمن الدولي، معرباً عن التزام الطرفين بالالتزام بالقانون الدولي والنأي بالتجارة البحرية عن النزاعات الجيوسياسية.

وأوضح ميتسوتاكيس، خلال كلمته الافتتاحية في حوار المنامة، أن حماية حركة السفن لم تعد شأنًا إقليمياً بل مصلحة عالمية حيوية؛ نظراً إلى تأثير أي اضطراب بحري على أسعار السلع، ومعدلات التضخم، وإمدادات الطاقة.

كما دعا إلى الاستفادة من الذكاء الاصطناعي وتبادل البيانات لتعزيز المراقبة البحرية وحماية الكابلات

28 متحدثاً من 20 دولة ومنظمة دولية في حوار المنامة رئيسة وزراء اليابان تلقي كلمة مسجلة للمنتدى غداً



أعلن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية القائمة الكاملة للمتحدثين في النسخة الثانية والعشرين من حوار المنامة، الذي انطلقت أعماله أمس الجمعة وتستمر حتى غد الأحد بمشاركة 28 متحدثاً من كبار المسؤولين وصناع القرار، يمثلون حكومات ومؤسسات دولية ودفاعية من مختلف أنحاء العالم.



وأوضح: تقدم تاكاييتشي سانا، رئيسة وزراء اليابان، كلمة خاصة مسجلة يوم غد الأحد، تسبق الجلسة العامة الافتتاحية لذلك اليوم.

وتضم قائمة المتحدثين عدداً من وزراء الخارجية والمسؤولين الحكوميين والعسكريين، من بينهم الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني وزير الخارجية، وجاسم محمد البديوي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والدكتور بدر عبدالعاطي وزير الخارجية المصري، والدكتور أسعد الشيباني وزير الخارجية والمغتربين السوري، والدكتور أفرح الزوبة وزيرة الخارجية اليمني، ويوسف رجي وزير الخارجية والمغتربين اللبناني، وأرارات ميرزويان وزير خارجية أرمينيا، ووليد الخريجي نائب وزير الخارجية السعودي، والدكتور أنور قرقاش المستشار الدبلوماسي لرئيس دولة الإمارات العربية المتحدة.

كما تشمل القائمة مسؤولين من المؤسسات الدولية، من بينهم الدكتور عبدالله الدردري الأمين العام المساعد ومدير المكتب الإقليمي للدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والدكتورة رانيا المشاط الأمينة التنفيذية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «الإسكوا»، إلى جانب مسؤولين رفيعي المستوى من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وهولندا وفنلندا واليابان والهند وسنغافورة وتركيا.

ويشارك في الحوار كذلك عدد من



وتنعدد النسخة الحالية تحت عنوان «أمن الشرق الأوسط: المصالح والاصطفافات والتكامل»، في وقت تشهد فيه المنطقة تحولات عميقة بفعل الصراعات والتغيرات في البيئتين الجيوسياسية والاقتصادية، بما يعيد تشكيل المفاهيم المرتبطة بالأمن الإقليمي، ويختبر قدرة القوى الإقليمية على التكيف والاستجابة لاحتياجات الأمن المتزايدة.

ويركز الحوار على بحث أنماط جديدة من إدارة العلاقات الدولية والاصطفافات الإقليمية، في ظل مشهد أكثر تعقيداً، وما يفرضه ذلك من تحديات أمام جهود تحقيق الأمن والاستقرار، وتعزيز التعاون والتكامل بين دول المنطقة وشركائها الدوليين.